ذا الرباه

والمحرنجم والمستفرج لكان شيئاً قوله ومن غير الثلاثي بضم الثلاثي ذا الزياده والرباعي المجرد والملحق بالرباعي ومشعبة الرباعي يكون على وزن المضارع المبني للفاعل بميم مضمومة موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الاخر وان لم يكن في المضارع مكسوراً كمتدحرج ومتضارب وربما يكسر ميم مفعل اتباعاً للعين او تضم عينه اتباعاً للميم قالوا في منتن منتن ومنتن وربما استغني عن مفعل بفاعل نحو اعشب فهو عاشب واورس فهو وارس وايفع فهو يافع ومنه قوله تعالى وارسلنا الرياح لواقح على احد التاويلات وقد استغني عن مفعل بكسر العين بمفعل بفتحها في نحو اسهب فهو مسهب واحصن فهو محصن والفج اي افلس فهو ملفج قالوا وقد جاء فاعل بمعنى مفعول نحو ماء دافق اي مدفوق وعيشة راضية اي مرضية والاولى ان يكونا على النسب كلابن وتامر اذ لا يلزم ان يكون فاعل في النسب مما لا فعل له كنابل بل يجوز ايضاً مما جاء منه الفعل فيشترك النسب واسم الفاعل في اللفظ وكذا قالوا يكون اسم الفاعل بوزن المفعول قال تعالى انه كان وعده ماتيا اي اتيا والاولى انه من اتيت الامر اي فعلته فالمعنى انه كان وعده ماتيا مفعولا كما في الاية الاخرى **قوله** وبعمل عمل فعله بشرط معنى الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما فان كان للماضي وجبت الاضافة معنى خلافاً للكسائي وان كان معمول اخر فبفعل مقدر نحو زيد معطي عمرو درهما امس فان دخلت اللام مثل مررت بالضارب ابوه زيد امس استوى الجميع انما اشترط فيه الحال والاستقبال في العمل في المفعول لتتم مشابهته للفعل لفظاً ومعنى لانه ان كان بمعنى الماضي شابهه معنى لا لفظاً لانه لا يوازنه مسمى وقد ذكرنا في باب الاضافة انه لا يحتاج في الرفع الى الشرط زمان وذكرنا هناك كثيراً من احكامه المحتاج اليها ههنا فليرجع اليه قوله والاعتماد على صاحبه اعلم ان اسمي الفاعل والمفعول مع مشابهتهما للفعل لفظاً ومعنى لم يجز ان يعملا في الفاعل والمفعول ابتداء كالفعل لان طلبهما لهما والعمل فيهما على خلاف وضعهما لانهما وضعا على ما ذكرنا للذات المتصفة بالمصدر اما بالقيام به كما في اسم الفاعل او بالوقوع عليه كما في اسم المفعول والذات المتصفة بالفعل من حيث هي هي لا تقتضي فاعلا ولا مفعولا فلما كان عملهما فيهما على خلاف وضعهما روعي فيهما ان يكون موقعهما عند العمل موقع الفعل وذلك اما بكونه مسنداً او بوقوعه بعد ما هو بالفعل اولى فالاول اذا تقدم شيء يسند اليه لان الاسناد الى الشيء من لوازم الفعل فعلم بتقديم المسند اليه كونهما مسندين فاما ان اردت اسنادهما الى شيء قبل ان تعملهما مع ذلك الشيء مسندين الى شيء اخر نحو ضارب الزيدان لم يظهر فيهما معنى الفعلية وهو الاسناد من اول الامر بل ربما توهم فيهما قبل مجيء ما اسند اليه انهما مع شيء كير بما مسند اليهما اذ هما اسمان والاسم ظاهر اذا ابتدي به ان يكون مسنداً اليه فيتوقع ما يصح الابتداء بهما من الوصف وغيره قبل ان يجيء المسند فاذ بدي بالابتداء من اول الامر انهما مسندان وذلك بالاعتماد على مسند اليه قبلهما فان قلت هذا الوهم لا يرتفع بتقديم مسند اليه قبلهما اذ يجوز كونهما خبرين لما بعدهما والجملة مسنده الى

المسند

٣٦٤

المسند اليه المقدم قلت يندفع هذا الوهم بان الاصل في الجملة الاسمية تاخير الخبر ولم يصح في الفعل الذي يقدم مسند اليه لانه لا يتطرق اليه مثل هذا الوهم في نحو يضرب الزيدان لانه لا يصلح لكونه مسنداً اليه فمعنى الاعتماد تساندة الى لفظ قبله يقتضي بنسبته واقعاً موقعاً هو بالفعل اولى منه بالاسم ونعني بصاحبه المبتدا اما في الحال نحو زيد ضارب اخواه او في الاصل نحو كان زيد ضارباً اخواه وظننتك ضارباً اخوك والموصوف نحو جاءني رجل ضارب زيداً وذا الحال نحو جاءني زيد راكبا جملا قال المصنف انما اشترط الاعتماد على صاحبه لانه في اصل الوضع وصف فاذا ظهر صاحبه قبله تقوى واستظهر به لبقائه على اصل وضعه فيقدر حينئذ على العمل وقال المالكي انه حال كونه خبراً للمبتدا او حالا ايضاً معتمد على الموصوف لكنه مقدر وفيه تكلف ولا سيما في الحال لان الحال يجيء جامداً موصوفا فمشتق قليل وهو الذي يسمى الحال الموطية كقوله تعالى قرانا عربيا قوله او الهمزة او ما هذا هو الثاني والاولى كما قال الجزولي حرف الاستفهام او حرف النفي ليشمل نحو هل ضارب الزيدان ولا ضارب اخواك ولا مضروب ابواك ولا ضارب زيداً وان كريم ابواك وقد يكون النفي غير ظاهر بل هو مؤول به نحو قولك انما قايم الزيدان اي ما قايم الا الزيدان والاستفهام يقدر ايضا نحو قايم الزيدان ام لا وانما عمل اسم الفاعل اذا اعتمد على حرف النفي والاستفهام لانهما بالفعل اولى كما مر في المنصوب على شريطة التفسير والاخفش يجوز عمله غير معتمد على شيء من الاشياء المذكورة فيجوز في نحو قايم زيد ان يكون زيد فاعلا كما يجوز ان يكون مبتدا فيجوز قايم الزيدان وذلك لقوة الشبه بينه وبين الفعل وقد تقدم في باب المبتدا الكلام في احكام هذا الباب قوله وان كان للماضي وجبت الاضافة معنى تعني يجب ان تضاف الى ما يجيء بعده مما يكون في المعنى مفعولا نحو ضارب زيد امس ويكون اضافة معنوية هذا ان جا بعده ذلك وليس معناه انه يجب اضافته فانه يجوز هذا ضارب امس بلا اضافة ويجوز ان يرفع فاعلا ظاهراً كما يجوز رفع المضمر نحو زيد ضارب ابوه كما مر في باب الاضافة ولا يجوز ان ينصب الا الظرف والجار والمجرور نحو زيد ضارب امس بالسوط لانه يكفيهما رائحة الفعل فيعمل فيهما اتفاقا واجاز الكسائي ان يعمل بمعنى الماضي كما يعمل بمعنى المضارع سواء وتمسك بجواز نحو زيد معطي عمرو امس درهما وظان زيد امس كريما وقوله تعالى وجاعل الليل سكنا قال السيرافي ان الاجود ههنا ان يقال انه انما نصب اسم الفاعل المفعول الثاني ضرورة حيث لم يمكن الاضافة اليه لانه اضيف الى المفعول الاول فاكتفي في الاعمال بما في اسم الفاعل بمعنى الماضي من معنى الفعل قال ولا يجوز الاعمال بمعنى الماضي في غير هذا لانه الضرورة وهذا لم يوجد عاملا في المفعول الاول في موضع من المواضع مع كثرة ذلك في كلامهم وقال ابو علي وجماعة بل هو منصوب بفعل مدلول عليه كانه لما قال معطي زيد قيل وما اعطى فقال درهما اي اعطاه درهما كقوله ليبك يزيد ضارع فيتخلص بهذا التاويل من الاضطرار

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)